

اتحاد رجال الأعمال يدعو إلى إصدار تشريعات قانونية تعزز من دور القطاع الخاص

□ بغداد / علي الكاتب



دعا رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين راغب رضا لبيليل إلى اصدار التشريعات القانونية لتعزيز دور القطاع الخاص وتطوير أرائه في الأنشطة الاقتصادية المختلفة . وقال لبيليل لـ (المدى) ان ذلك يصعب بموضوع الاستخدام الأفضل لمفردات الموازنة المالية للبلاد فضلاً عن الإعداد المناسب لإيجاد موارد مالية مضافة إلى المورد المالي الوحيد المتأني من القطاع النفطى في اطار تلبية حاجات المجتمع العراقي ولجميع افراده . وأضاف لبيليل : ان ذلك لا يخالف النهج

المعلن للحكومة العراقية في اعتماد نهج اقتصاد السوق من خلال تطوير السياسات الاقتصادية التجارية الخارجية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، وبالتالي النهوض بواقع الاقتصاد الوطني والمرحلة المقبلة ضمن هذا الاتجاه . لافتاً الى وجود ملاحظات تسجل ضد الموازنة المالية الحالية وهي عدم نكر التحول نحو اقتصاد السوق فضلاً عن عدم ذكر أهمية تطوير القطاع الخاص بالشكل المطلوب ودوره في اعادة تأهيل البنى التحتية. وأشار إلى ان عدم الأخذ بتلك التطبيقات

سيؤدي بلا شك الى تشويه الصورة الحقيقية لفلسفة التحول نحو اقتصاديات السوق ودور القطاع الخاص في مجمل العملية الاقتصادية بشكل عام ودوره في الموازنات المالية بشكل خاص للأخذ بتطبيقات ذلك التوجه، من خلال محاربة الفقر والقضاء على البطالة المستشرية في البلاد من جهة ، والاسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى . بالإضافة الى الاسهام في الاستفادة من تلك الموازنات المالية في اعادة تشغيل عجلة الانتاج الصناعي المتوقف عن العمل

منذ فترة وبث الحياة من جديد للقطاعات الصناعية المختلفة. ولفت الى ضرورة تضمين بنود الموازنات التنموية فقرات تعمل على تشجيع الصناعات المحلية بالدرجة الاساس من اجل توفر مواصفات الجودة والمقاييس النوعية في السلع المصنعة محلياً بالإضافة الى ضرورة ايجاد نوع من الترابط الوثيق بين العمل بمبدأ حرية التجارة واقتصاد السوق بهدف تحقيق التنمية المستدامة. مبيناً ان ذلك يعمل على تحقيق عدد من

الاهداف الاقتصادية الاخرى كالقضاء على البطالة بأنواعها الاعتيادية والمقتنعة الموجودة في الملاكات الوظيفية العاملة في القطاع العام والدوائر الحكومية. وبين عن وجود تقارير تشير بصراحة الى ان نسبة البطالة في العراق تبلغ (3٪) من نسبة السكان إضافة الى انتشار الفساد الاداري والمالي في دوائر الدولة وهي من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتفاقمة التي تحد كثيراً من قدرة الحكومة على حلها ومعالجتها في المستقبل القريب.

مباحثات مع الجانب الهولندي بشأن التعاون الزراعي

□ بغداد /المدى

بحث مستشار وزارة الزراعة فيصل رشيد ناصر مع القائم بالأعمال في السفارة الهولندية في بغداد لارس تومرس تعزيز اواصر التعاون الزراعي بين البلدين. وقال بيان صادر عن وزارة الزراعة أنه تمت مناقشة الأمور التي تتعلق بزيارة الوفد الزراعي الهولندي للوزارة لبحث مواضيع التعاون الزراعي الثنائي ، ومنها إمكانية تصدير الحيوانات الحية الى العراق ودخول الشركات الهولندية للاستثمار الزراعي في العراق ومواضيع أخرى تهم الجانبين.

وأضاف البيان أن المستشار طرح موضوع تهيئة الأمور المتعلقة بزيارة الوفد الهولندي المرتقبة الى بغداد، مضيفاً بالقول " لقد رتبنا زيارة الوفد لعدد من المحطات والمختبرات والمواقع الزراعية".

من جانبه قال تومرس إن لدينا شركات متخصصة بالبذور، والبطاطا وإنتاج افراخ الدجاج، وكل ما يتعلق بالأبقار ومنتجات الحليب ترغب بالعمل في العراق، مؤكداً على " سيطرة هولندا على مرض الحمى القلاعية".

ولفت البيان الى أن "المستشار اكد ان الوزارة تتبع منظمة الصحة الحيوانية العالمية مبيناً انه في حال انسجم عملكم مع قوانينها فإننا سنتعاون بهذا الخصوص".

وتابع المستشار لقد قمنا بإعداد مسودة للتعاون معكم ، وقد أرسلت نسخة منها للمختصين وفي حالة الموافقة عليها فإننا سنعمل على تطويرها ، مشدداً على " ضرورة التعاون في مجال البذور الهجينة".

وأعرب عن رغبته بإعداد اتفاقية شاملة في القطاع الزراعي مؤكداً حرص الوزارة على التعاون في مجال دخول الشركات الهولندية للاستثمار الزراعي في العراق، لاسيما وأن الشركات لديها عمل سابق في العراق، وخصوصاً في المجال الحيواني .

مصدر: الجهاز الضريبي غير فعال ووارداته "خجولة"

□ بغداد /المدى

على البرلمان كونه يذهب باتجاه تشريع قوانين ربما هي غير ضرورية في الوقت الحاضر ويترك قوانين مهمة وعلى تماس مباشر بحياة المواطن والاقتصاد العراقي. وأوضح : أن وجود مثل هذا الخلل في الجهاز الضريبي، ما هو إلا دليل على أن الحكومة لم تلتفت الى هذا القطاع المهم، وإنما تعتمد بشكل مباشر على النفط، مشيراً أن مثل هذا الأسلوب فيه الكثير من المساوئ، لأن كل البلدان لديها جهاز ضريبي فعال مع امتلاكها نسبة عالية من واردات النفط كونه يساهم بشكل مباشر بتدوير عجلة التنمية الاقتصادية من خلال ردف موازنة الدولة بالكثير من المبالغ التي تجبى عن طريق هذا الجهاز.

وأضاف: أن الجهاز الضريبي يعاني نقصاً في الكثير من المستلزمات اللوجستية والملاكات والأبنية والمعايير والقوانين والأنظمة التي يتم تطبيقها، لافتاً الى أن مجلس النواب لم يتطرق الى أي قانون يخص الضرائب لحد الآن، وهذه من المآخذ

انتقد عضو لجنة الاقتصاد في مجلس النواب عبد الحسين ريسان واردات الضرائب ووصفها بأنها شكلت رقماً خجولاً في موازنة الدولة لهذا العام والأعوام السابقة، مشيراً الى أن الجهاز الضريبي غير فعال في العراق. وقال ريسان في بيان صحفي : إن الأرقام التي شكلتها واردة الضرائب خلال موازنات الأعوام السابقة "خجولة جداً"، وهذا دليل على وجود جهاز ضريبي غير فعال في العراق ويعاني من خلل ما، ناهيك عن عدم تطبيق المعايير العلمية العالمية في طريقة جباية الضرائب من المواطنين.

وأضاف: أن الجهاز الضريبي يعاني نقصاً في الكثير من المستلزمات اللوجستية والملاكات والأبنية والمعايير والقوانين والأنظمة التي يتم تطبيقها، لافتاً الى أن مجلس النواب لم يتطرق الى أي قانون يخص الضرائب لحد الآن، وهذه من المآخذ

برلماني: تأسيس مصرف إنمائي يخفف العبء عن البنوك الحكومية

□ بغداد /المدى

كبيراً، شرط منح المصرف المساهم بعض الصلاحيات التي تساعد على تطوير العملية الاستثمارية في البلاد كفتح الاعتمادات ومنح القروض وبعض التعاملات المالية الأخرى. وأضاف شياع: إن القطاع المصرفي في العراق يحتاج إلى أنظمة مصرفية حديثة تتلاءم مع ما معمول به في دول العالم، لأن الاقتصاد العراقي متجه نحو السوق الحر، داعياً الى انخراط الجانب التكنولوجي في العمل المصرفي. وأشار الى: أن حجم الإيداعات المالية من

قبل زبائن المصارف الحكومية تبلغ نسبتياً بـ(٩٠٪) من حجم الإيداعات المالية في المصارف الأهلية بسبب ثقة الجمهور العالية بالحكومة، كونها مدعومة من قبل الدولة بالرغم من انها غير متطورة تكنولوجياً. ويشهد النظام المصرفي في العراق بفرعيه الحكومي والخاص تخبطاً واضحاً نتيجة غياب التكنولوجيا المصرفية الحديثة وبرامج توعية المواطنين، ما جعل عمله مقترصاً على إصدار الخطابات وتوديع الأموال.

قرى عصرية متكاملة في البصرة

□ البصرة /وكالات

عرضت شركة هولندية متخصصة في قطاع المجمعات السكنية على مجلس البصرة بناء قرى عصرية متكاملة الخدمات. وقال عضو مجلس المحافظة نوري فرج الله في تصريحات صحفية ان شركة (يورو دوك) الهولندية قدمت عرضاً لمجلس البصرة يقضي ببناء مجمعات سكنية على شكل قرى عصرية حديثة متكاملة الخدمات من حيث مشاريع البنى التحتية وبأسعار قابلة للتفاوض.

وأشار الى ان الشركة الهولندية افادت خلال عرضها بانها مؤهلة لتشبيد خمس وحدات سكنية في اليوم الواحد وبسعر بناء يتراوح بين ٥٨٠

الى ٦٤٠ دولاراً، وهو مبلغ قابل للتعديل، لافتاً الى ان القرية العصرية تتضمن كذلك تنفيذ مشاريع بنى تحتية من معهد ومدارس ومستوصفات ومستشفيات الى جانب دور عبادة ومحطة لتعبئة الوقود ورياض اطفال ومساحات خضراء وبحيرات تستمد مياهها من شبكة مياه الصرف الصحي بعد التعامل معها بيولوجياً لتصبح مياهاً غير ملوثة وصالحة للاستخدام". من جانبه اكد مدير عام الشركة بيتر ان شركته تسعى لتنفيذ مشاريع استثمارية في البصرة ولإسما في قطاع الاسكان نظير الخبرة العالمية التي تمتلكها، منوها الى ان "يورو دوك" التي تمتلك (١٧) فرعاً في أنحاء العالم ولها حضور في محافظتي اربيل والسليمانية في اقليم كردستان تطمح لتصبح لمشروع القرى العصرية في البصرة.

□ بغداد /وكالات

قالت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب نورة البجاري ان البنك المركزي أكمل جميع إجراءاته المتعلقة بمشروع حذف الأصفار وبدأ بمرحلة التفاوض



والإتفاق المبدئي مع الشركات الداعية للإعلان عن المشروع وشركات أخرى لطبع العملات الجديدة، مشيرة الى أن البنك المركزي لن يبيع عن جنسيات الشركات التي سيتعاقد معها لتنفيذ المشروع. وأضافت البجاري إن البنك المركزي أعد دراسة متكاملة عن مشروع حذف الأصفار الثلاثة ووضع فيها سلبيات المشروع وإيجابياته وسلمها الى اللجنة الاقتصادية في مجلسي النواب والوزراء للاطلاع على مدى أهمية المشروع للاقتصاد العراقي. وأشارت الى ضرورة التاني قبل تطبيق هكذا مشروع كبير لأنه يمس الاقتصاد الوطني بشكل مباشر سواء من ناحية ايجابياته أو سلبياته، لاسيما أن العراق اليوم يمر بظروف غير مستقرة سياسياً واقتصادياً.

ولفتت الى ان المشروع قد يستغل من قبل ضعفاء النفوس بإدخالهم عمالات مزورة يمكن أن تحدث إرباكاً في العملية الاقتصادية للبلد.

وكان البنك المركزي أعلن في (٢٩ أيلول ٢٠١١) أن العام ٢٠١٢ سيشهد حذف الأصفار وتبديل العملة، الأمر الذي حذر منه مسؤولون وخبراء اقتصاديون بسبب وجود مافيات عملة تستعد لتزوير تريليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة. فيما اتهم البنك المركزي جهات حكومية بعرقلة الإصلاح النقدي وتوعد بمقاضاتها لأنها تعرض مصالح البلاد المالية للخطر.

مؤتمر في روما يهدف إلى الترويج الاستثماري في ذي قار

□ الناصرية /المدى

شاركت هيئة استثمار ذي قار في مؤتمر استثماري عقد في العاصمة الإيطالية روما يهدف الى الترويج عن الفرص الاستثمارية المتوفرة في محافظة ذي قار. وقال نائب رئيس هيئة استثمار ذي قار عبد الرضا محمد عفراوي بحسب (البغدادية نيوز)، إن المؤتمر الذي اقيم في العاصمة

الإيطالية روما برعاية الامم المتحدة والخارجية الإيطالية والذي حضره العديد من الوزراء الإيطاليين والشركات الإيطالية ورجال الأعمال والمسؤولين العراقيين يهدف الى الترويج عن الفرص الاستثمارية المتوفرة في محافظة ذي قار. وأضاف عفراوي أنه "تم خلال المؤتمر عرض الفرص الاستثمارية المتوفرة في

المحافظة ودعوة الشركات الإيطالية للاستثمار في ذي قار واصفا الزيارة بـ"الفرصة الجيدة للالتقاء بالشركات الإيطالية ورجال الأعمال والتعريف بالفرص الاستثمارية فضلاً عن تعريف الشركات الاستثمارية بقانون الاستثمار وما يوفره من ضمانات وامتيازات للشركات المستثمرة في العراق. وتابع: على هامش

الموافقة على تقديم فترة حماية أموال العراق المودعة خارجاً

□ بغداد /المدى

كشفت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب ماجدة التميمي عن حصول العراق على آخر تمديد لحماية أمواله المودعة في البنوك العالمية. وقالت التميمي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن العراق حصل خلال الشهر الماضي

على آخر تمديد لحماية أمواله الموجودة في الخارج لمدة سنة من قبل الإدارة الأميركية. وأضافت: على الحكومة التحرك لتسوية ملف الأموال مع الدائنين التجاريين الذين يتحضررون لرفع دعاوى على البلد لاستحصال ديونهم بعد انتهاء مدة الحماية، مشيرة الى أن مقدار الديون المترتبة بذمة العراق لهؤلاء الدائنين تقدر بـمليار ونصف المليار دولار.

وأوضحت: أن بعض الدائنين معروف لدى وزارة المالية والبنك المركزي العراقي، فيما البعض الآخر غير معروف حتى الآن. واقترحت تسوية ملف الديون مع الدائنين التجاريين من خلال شراء ديونهم بأقل سعر ممكن وتلافي حصول مشاكل يمكن أن تكلف العراق مبالغ طائلة من أمواله الموجودة في الخارج.